

فایده الساج

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

خطی اهدائی

۱۶۴

۵۵

صاحب کتاب  
راغب اصفهانی  
لا اله الا الله  
محمد و آله  
و سلم  
در کتابخانه  
مجلس شورای اسلامی  
تبریز  
شماره ثبت کتاب  
۶۴۴۰۲  
موضوع  
تذکره  
۱۹۴۸  
مؤلف  
سید طاهر الباج فیصل الخراج  
کتابخانه مجلس شورای ملی

۱۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
۶۴۴۸  
شماره ثبت کتاب ۶۴۴۰۲

کتابخانه مجلس شورای ملی

تذکره طاهر الباج فیصل الخراج

مؤلف: سید طاهر الباج فیصل الخراج

موضوع: تذکره

شماره ثبت کتاب: ۶۴۴۰۲

۶۴۴۸

کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
۶۴۴۸  
شماره ثبت کتاب ۶۴۴۰۲

۵۵

صاحب کتاب  
راغب اصفهانی  
لا اله الا الله  
محمد و آله  
و سلم  
در کتابخانه  
مجلس شورای اسلامی  
تبریز  
شماره ثبت کتاب  
۶۴۴۰۲  
موضوع  
تذکره  
۱۹۴۸  
مؤلف  
سید طاهر الباج فیصل الخراج  
کتابخانه مجلس شورای ملی

۱۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
۶۴۴۸  
شماره ثبت کتاب ۶۴۴۰۲

کتابخانه مجلس شورای ملی

تذکره طاهر الباج فیصل الخراج

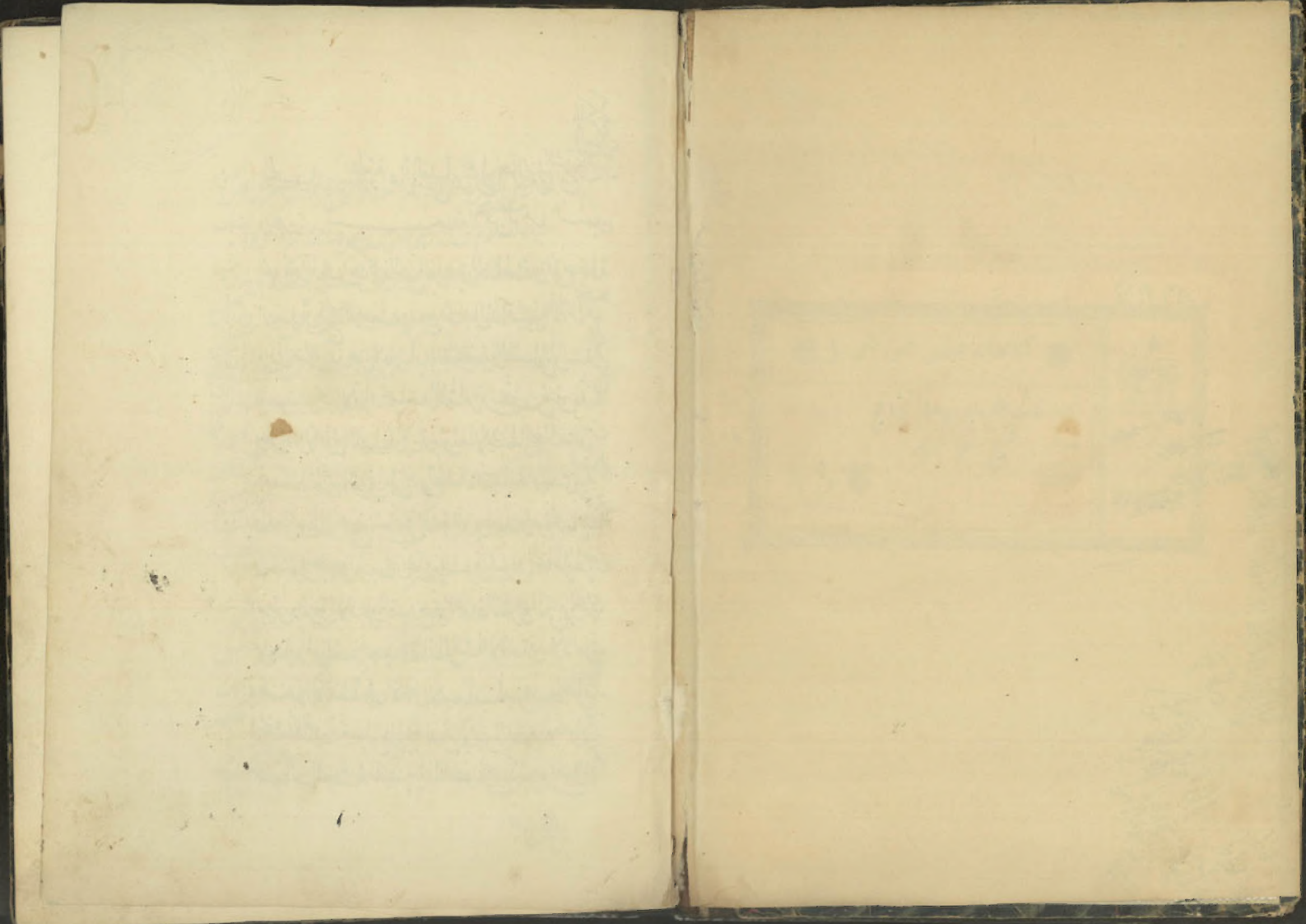
مؤلف: سید طاهر الباج فیصل الخراج

موضوع: تذکره

شماره ثبت کتاب: ۶۴۴۰۲

۶۴۴۸

کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
۶۴۴۸  
شماره ثبت کتاب ۶۴۴۰۲



الکرام

المجلد من الطبعة هو الثاني من الجزء الأول من الشرح على

وبسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي أتى بكلمة الحق بالبراهين القاطعة وعلى كلمة  
الصدق بالبراهين القاطعة ودوح الأطول المناشرين بالآثار القاطعة  
وأذن غنائم المدعين بالبراهين القاطعة والصلوات والسلام  
المبعوث بحجج الأديان محمد المختار من شجرة بني عبد مناف  
وعلى آله الأطهار المهتدين وعنه الأخبار المحفوظة للأئمة  
**فبعد** في ثمانية على سمع تصدي جماعة من المتسليمين  
وله من غوغا الهج اتباع كل ناهق الذين أخذوا من الجهل الخطأ  
واسموا عليهم الشيطان فجعل منهم في سواد الخاطر القريض  
العرض وقرب الأديم والقدح بخالفه الشرع الكريم والخرج  
عن سواء المنهج القديم حدثت آثارنا الأمانة ببلاد العراق  
ونعد من الأتباع في الأفق لأسباب ليس هذا شأنه  
ليخبر بذلك من التعلق بالقرية لدفع الأمور الضرورية من أولاد  
متممات العيشة مقتضين في ذلك اتجمع كثير من العلماء

غفر من الكرام

غفر من الكرام الأقباء اعتمادا على ما ثبت بطريق أهل البيت  
عليهم السلام من أن مرض العراق ونحوها افتتح عنوة بالتف  
لا يملكها ما لا يخصه بل هي للمسلمين فطبة يؤخذ منها  
الخارج والمقاسمة ويصرف في مصالحهم التي بها راجع الدين  
بأمر إمام الحق من أهل البيت عليهم السلام كما وقع في أيامهم  
صلوات الله وسلامه عليه وفي حال غيبته فبذلك أثبتنا  
عليهم السلام لشبههم في تناول ذلك من سلاطين الجور كما  
سند ذكره مفصلا فلذلك نداء له العلماء الماضون والسلف  
الصالحون غير مستنكر ولا مستهزئ في زماننا هذا  
الجهل على أكثر أهل العصر واند من بينهم معظم الأحكام و  
موافق المحال والحرام هزت شفاشق الجاهلين وكثرت  
حوادثهم على أهل الدين أخبرت الله تعالى وكنس تحقيق  
هذه المسئلة رسالة الضميمة ما نأمله فيها ثانيا في ذلك  
من الأخبار عن الأئمة الأطهار وأودعها ما صرحوا به في  
من الفتوى بأن ذلك حلال لا إشفاقه وطلق لا شبهة

على وجه يدعي ند عن لفظ طوب العلماء ولا نجد باسمه الفقهاء  
واعتمدت في ذلك أن ابن في هذه المسئلة التي أفل  
بد من سواد الجهل قد رها غيري على عقابيل المعامل لا حصلا  
حطام هذه العاجل ولا نقاد يأمن قريض جاهل نالنا  
البناء أهل البيت عليهم السلام أعظم أسوة وأكمل  
فقد في الناس فهم لا فاق ولا يقربوا اليهم إلا بأطبل  
وبما أحاطه لو كان المؤمن في محضيب لم يبر لكل غليل ومعاني  
لما اقتصر فيها اشترت الله على محرم ما تبعت عليه ولا  
إلى ذلك من الأسباب التي تفر المالك ونفد محل ما لا يشبه  
شك ولا يحفظه ليس من بشر احصه في الأشجار والاختصاص  
بمقدار معين من البشر فنقد ذكر أصحابنا طرقة للتخلص من  
الزنا بفتك منها إلا القليل النادر وقد استقر في النفوس  
قبوله وعدم التفتت مع ما اعتمدته في ذلك ولا يبعد  
عن الشبهة وأحرى بسلاطين جادوا الشرعية ولما أودع  
هذه الرسالة من الفتوى إنما اعتقدت صحة ما قد

لقد أذعننا

لقد الله تعالى بجمع على بأن من خلافيه من الهوى ونصر  
بصيرتهم من القذى وقاب الله في سر بره وعلا بدينه  
بذلك الاعتراف به والحكم بصحته وسيدتها بقاطعة الحاج  
في تحقيق حل الخراج وبذلك على مقدمات خمس ومقاله  
وخاتمة وسألت الله أن يلمني أصابة الحق ويحبي القول  
أنه ولي ذلك والقادر عليه **فبعد** في أقسام الأئمة  
في الأصل على قسمين أحدهما أرض بلاد الإسلام وهي على  
أضلاعهم ومواتهم مائة لأهلها لا يجوز البصر فيه  
الأمر لكه والوات إن يحرم عليه ملك مسلم فهو **الملك**  
يفصل به ما يشاء وليس هذا القسم من محل البحث المقصود  
ما ليس كذلك وهو أربعة أقسام أحدها ما يملك بالاختصاص  
ويؤخذ من غير الاستيف وهو المسمى بالمفتوح عنوة وهذه الأئمة  
للمسلمين فطبة لا يخص بها المقام عند أصحابنا فانه خلاف  
لبعض العامة ولا يفضلون على غيرهم ولا يختص الأئمة بين  
ونفر أهلها ما عليها بالخراج بل يقبلها الأئمة من يقوم مقامها

بما يراه من النصف والثلث وغير ذلك وعلى المنقبيل آخر  
مال القبا الذي هو حق الرقبة فيما يفضل فيه إذا كان  
نصاب العشر ونصف العشر ولا يصح النصف في هذه الأرض  
بالبيع والشر والوقف وغير ذلك والأما ان ينقلها من قبل  
الآخر إذا نقصت مدة القباله أو انقضت المصلحة ذلك  
النصف فيه ما يحسب بما يراه من المصلحة للمسلمين ولا يرتفع  
الأرض بنصف إلى المسلمين إلى مصالحهم وليس لبقالة فيه  
الامتثال ما الغير هم من التصديق لا ارتفاع وإنما هي الأرض من قبل  
أهلها عليها طوعا من غير قتال وحكمها ان تترك في أيديهم  
لهم بنصفون فيها بالبيع والشر والوقف وما يرون في  
إذا قاموا بها أو تفاوضوا بينهم العشر ونصفه وكذا بالشرط  
فان تركوها أو تفاوضوا غيرها أو كانت للمسلمين قطعة وحل  
للأما ان يقبلها من غيرها بما يراه من النصف والثلث وغير ذلك  
وتحذر ذلك وعلى المنقبيل بعد أخر أخر حق القباله وموئنه الأرض  
مع وجود النصاب العشر ونصفه وعلى الأما ان يعطى أهلها

علاوة

حق الرقبة من القباله على المشهور ففيه الشيخ في المصنفين  
وأبو الصلاح وهو الظاهر من عبارة المحقق في المصنفين  
واختاره العلامة في المذهب والتذكير والخبر والاختلاف بين  
وأما البراج ذهبنا إلى أنها نصيب للمسلمين بقطعة وأما الأرض  
وكلام شيخنا في الدرر في كلامهما أنه قال يقبلها الأما  
بما يراه ويصرفه في مصالح المسلمين وأما ليس منع ذلك كله  
وقال أنه ما يقيه على مال الأول ولا يجوز النصف فيها إلا إذا  
وهو من ذلك أخر الشيخ بما يراه صفوان بن يحيى وأحمد  
محمد بن أبي نصر قال ذكر له الكوفة وما وضع عليها من  
وما سار فيها أهل بيته فقال من استسلم طوعا أو كراهية  
في يدك وأخذ منه العشر مما سقيت السماء والأنهار ونصف  
مما كان بالرشا فيما عدا ذلك وما لم يصبره منها أخذت  
فقبله مما من بعده وكان للمسلمين وعلى المنقبيل في حصصهم  
أونصف العشر وفي الصحيح عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال  
أبي الحسن الرضا الخراج وما سار به أهل بيته فقال

ونصف العشر فيما عدا ذلك وما لم يصبره منها أخذت  
وكان للمسلمين وليس فيما كان أقل من خمسة أو سائر شيء وما أخذ  
بالسيف فذلك للأما يقبله بالذي يرى كما صنع رسول الله  
يحبس ويعرضه لفان السئوال وقع عن أرض الخراج ولا فرق  
في قبل التزاع في أرض من أسلم أهلها عليها ما ثم اجاب بان الجواب  
وقع أو لا عن أرض من أسلم أهلها عليها ما ثم انه عليه السلام اجاب  
عن أرض الغنوة إذا عرفت ذلك علم ان العلامة أخر في  
أخرجهما بين الرابطين على مختار الشيخ والجماعة وهما في الدلالة  
على مختار ابن جرير وابن البرقي أخرجهما برأيه لا يدل على  
مطلوبنا بل ولا يثبت على مقالنا وليس لنا في بيان ذلك  
نعم يقتضي الروايتين المتجه ما ذهبنا اليه ونالها أرض الصلح  
وهي كل أرض صالح أهلها عليها ما وهي أرض الخربة قبلها  
ما يصالح أهلها عليه من نصف وثلث أو ربع وغير ذلك  
وليس عليهم شيء سواه فإذا أسلم أهلها كان أرضهم حكمهم  
من أسلم طوعا ابتداء وبسط عليهم الصلح لأنه من بعد صلحهم

النصف فيها

النصف فيما بالبيع والشر والهبة وغير ذلك والأما ان ينقل  
وينقص ما يصالح عليه بعد انقضاء هذه الصلح حيا  
من زيادة الخربة ونقصانها ولو باعها المالك في صلح  
ما علمنا إلى رقبته الباع هذا إذا صوحا على ان الأرض لهم  
لوصوحا على ان الأرض للمسلمين وعلى اعتنا فيهم الخربة كان حكمهم  
المفوضة عنه عامها للمسلمين وموانها للأما ومن بعدها التبر  
الأنفال وهي كل أرض انجلي أهلها ما وتروكها أو كانت  
موانا الغير ما لا فاجبت أو كانت اجبا ما وغيرهما لا يربح  
فاستحدثت فرباع فكلها للأما خاصة لا تصيد لأحد  
معها فيما له النصف فيما بالبيع والشر والهبة والقبض ما  
وكان له ان يقبلها بما يراه من نصف وثلث أو ربع وغير ذلك  
نزعها من يد من قبلها إذا انقضت مدة الضمان الأما انقضت  
موتها فان من حبسها أو وليا النصف فيها إذا قبلها بما  
غيره فان كان للأما نزعها من يد من قبلها المبراه وعلى من  
بعد أخر مال القباله فيما يحصل العشر ونصفه مسابلا

تفسيره **الجزء** الى هذه الاقسام الاربعة بعينه موجود في كلام  
الشيخ في السوط والهاشمي وكان عبارة به تطابق عبارة المذكور  
ههنا والظاهر لا خلاف بين الاصحاح في ذلك فقد ذكره  
كذلك جماعة المتأخرين كابن ادريس والحق بن سعيد **القول**  
في موطأه كالمذهبي والذكر وموسطانه كالحري ومختصره  
كالقواعد والارشاد وكذلك سنجنا الشهيد في الدرر  
**الثانية** قال الشيخ كل موضع اوجبت فيه العشرة والعشر  
من اقسام الاخيرين اذا اخرج الانسان مؤمنه ومؤنه عينا  
لبنه وجب عليه فيما بقي من هذه العشرة الحسن اهله وهو  
مجه **الثالث** ما يؤخذ من هذه الامراض اتمامها  
بالحصة اخرج به تسعة الخراج يصرف ثلثه في هذه الامراض  
فما كان من المنسوج في مصرفه للمسلمين وقطعة وكل ما يؤخذ من  
الصالح اخرج به وما يؤخذ من اسلما اهلها على ما اذا نزلوا  
عما فيها على ما سبق ولو كان من اخرج لا يقال في قول الامام عليه  
وسباني تفصيل بعض ذلك في موضعه انشاء الله **المقالة**

الثانية

**الثانية** في حكم مقتضى هذه العشرة اعني المأخوذ بالتبذير  
فقران فيه معنى الادلال ومنه قوله تعالى **وعند الرجوع**  
**الى القوم** اي ذلت وفيه مسائل الاول قد قلنا ان هذه الامور  
للمسلمين وقطعة لا يخص بها المفاطلة لكن اذا كانت محبة او وقت  
الفتح ولا يصح بيعها والحال هذه ولا يصح اهلاكها بل يصح  
الانعام حاصلها في مصالح المسلمين مثل سد الثغور ومعونة  
الغزاة وبناء القنابر ونحو ذلك مما ارزاق الفضائل والولاء لا يصح  
الدولان وغير ذلك من مصالح المسلمين ذهب الى ذلك اصحابنا  
كافة قال الشيخ في طعنه ما ذكره هذا القسم من الاخيرين يكون  
للانعام النظر فيما يقبلها ويضحيها بما شاء وبأخذ رعايتها  
في مصالح المسلمين وما يتوهم من سد الثغور ومعونة الجاهدين  
وبناء القنابر وغير ذلك من المصالح وليس للغانم في هذه الامور  
خصوصا شيئا بل هم المسلمون فيه سواء ولا يصح بيع شئ من  
هذه الاخيرين ولا هبتها ولا معاوضته ولا تملكه ولا وقفه  
ولا رهنه ولا اجارته ولا امره ولا يصح ان يتنازلوا عن اموال

في حديث طويل اخذنا منه موضع الحاجة قل وليس من قال شيئا من  
وما علموا عليه الا اذا احتوى العسكر الى ان قال ولا يرضى الى احد  
عنون فيجب ويركب في موقوفه من جهة من يملكه من غير ما  
يجب ما يقوم عليها على مصالح ما يصلحهم الى على قدر طاقتهم  
**الصف** والثلث والثلاثان وعلى قدر ما يكون له صلاح الاخير  
فذا سجد بما يدل فخرج منه العشر من الجميع مما سقت التمسك او سقى  
سجوا ونصف العشر مما سقى بالذبي والى والنواضح فاذن الوالى  
في الوجه **الثاني** وجبه الله الى ان قال يؤخذ بعد ما يبيع من العشر  
في نفسه من الوالى وبين شركاء الذين هم بمال الارض واكثرها من  
الهم انصباوهم على قدر ما يصلحهم عليه وبأخذ الباقي فيكون  
ارزاق اعوانه على ما بين الله في مصلحة ما يؤمنه من تقوية الاسلام  
وتقوية الدين في وجوه الجهاد وغير ذلك مما افاده مصلحة العلية  
لنفسه من ذلك فليس لاكثر **وله بعد** **المقالة** **الثالثة**  
كل امرئ خربة فداها له لما وكل امرئ له يوجف عليه ما يجبل **المقالة**  
ولكن صولحو عليها واعطوا ابايد لهم على غير فقال **وله** من الجبال

ومساجد وسفارات ولا يخرج ذلك من انواع النصف الذي  
يتبع الملك ومق فصل شيئا من ذلك كان النصف باطلا وهو  
بأن على الاصل **هذا كلامه** رحمه الله بحرفه وكلامه به  
فرب من ذلك وكلامه ابن ادريس في الجبل والثلث وقسمه  
من كلام المتأخرين عن زمان الشيخ رحمه الله غير هذا الشئ  
من ذلك فمن العلماء في كتابه منه في المظلم وذكر الفقهاء  
والخير مخرج بذلك **قال المنفي** قد بينا ان الارض المأخوذة  
عنوة لا يخص بها الغانمون بل هي للمسلمين فاطمئنان كانت  
محبة وقت الفتح ولا يصح بيعها ولا هبتها ولا وقفها بل يصح  
حاصلها في مصالح مثل سد الثغور ومعونة الغزاة وبناء  
القنابر ونحو ذلك مما ارزاق الفضائل والولاء لا يصح  
غير ذلك من مصالح المسلمين وقد ذكر في كلامه غير هذا  
قبل وبعد **وكذا في النسخ** والخبر فلا حاجة الى النظر  
بل ابراد عبارة فيه **قد روي الشيخ** في باب عن حماد بن عيسى  
قال روي في بعض اصحابنا ذكره عن العبد الصالح الى الحسن لا يملكه

في حديث

الأردية والأحلام وكل أرض مبنية لأرب لها وله صواب في الملوك  
 مما كان في أيديهم من غير وجه الغصب لأن الغصب كله مردود  
 وهو وارث الحد بثلث تمامه **وهذا الحديث** وإن كان **مستطاب**  
 إلا أن الأصحاب تلقوه بالقبول ولا يجد له ثبوتاً وقد عرفت  
**واحتج به على ما تضمن من مسائل هذا الباب العلامة في المنع** **هذا**  
 شأنه في حجة بين الأصحاب فإن ما فيه من الضعف يوجب هذا القول  
 من الشك في شيء **وهو أنه تضمن وجوب طهارة قبل حق الأرض**  
 وبعد ذلك يؤخذ من الأرض والمشهور بين الأصحاب أن الزكوة  
 بعد الموت ثم هو قول الشيخ في الصحيح عن أحمد بن محمد بن أبي  
 عن أبي الحسن **عليه السلام** **قال** وما أخذ بالسيف فلذلك **الأمير**  
 بقوله الذي كان يصنع رسول الله صلى الله عليه وآله بحجر قبل أن  
 يدخلها والناس يقولون لا يصلح قتال الأرض والتخل إذا كان الدنيا  
 أكثر من السواد وقد قبل رسول الله صلى الله عليه وآله خبر علي بن  
 حصصهم العشر ونصف العشر في معناه ما رواه النضاوي  
 عن صفوان بن يحيى ومحمد بن أبي نصر **الثانية مواب هذا الحديث**

اعرف القصة

اعني المنقوصة غنوة وهو ما كان في وقت الفتح وما لا خلاف عليه  
 خاصة لا يجوز لأحد حبسها إلا بأذنه إن كان ظاهراً ولو كان  
 فيها منصرف بغير إذنه كان عليه طسقم ما حال الغلبة عليه  
 من غير إذن وبه مثلاً في بعض هذه الأحكام ما أورده في كتاب  
 السابق عن أبي الحسن عليه السلام وأدناه ما رواه الشيخ **الصحيح**  
 عن عمار بن يزيد أنه سمع رجلاً قال الصادق عن رجل أخذ أرضاً  
 تركها أهلها فمروا بها وأكروا فصار لها وبني فيها بوناوس  
 فيها سحلاب وشجر قال فقال أبو عبد الله عليه السلام كان  
 عليه السلام يقول من حبس أرضاً من المؤمنين في حجره وعلفها  
 بؤديه إلى الإمام في حال **الحصد** فذلك طهر القام فليوطن نفسه على  
 أن يؤخذ منه ويرى الشيخ الباق عن محمد بن مسلم قال سألت  
 أبا عبد الله عليه السلام عن الثمن من أرض اليهود والنصارى فقال  
 ليس به بأس إن قل وأما قوم أجروا أشجار الأرض وعملوا  
 فيها حتى بها وهي **لهم الثلثة** قال الشيخ فطوبى وكافة الأ  
 لا يجوز بيع هذه الأرض ولا هبتها ولا وقفها كما حكينا

سابقاً عما لم لا تقبض أرض المسلمين في طينة فلا يتخصر من أحد  
 على وجه التملك لوقية الأرض إنما يجوز له التصرف فيها ويؤيد  
 حق القبا إلى الامتياز ونخرج الزكوة مع اجتماع الشرطين إذا انصرف  
**فيما أحل** بالنساء والفرس صح له بيع ما عني فمضى أنه يبيع ما لا يبيع  
 وهو الاختصاص بالنصر لا الرقة لأنهم أهل المسلمين في طينة  
**وهو الشيخ** عن صفوان بن يحيى عن أبي بردة عن رجاء قال قلت  
 لأبي عبد الله عليه السلام كيف نرى في شراء أرض **الحرج** **في الصلاة**  
 ومن يبيع ذلك هي أرض المسلمين قال قلت يبيعها الله في يده  
 قال ونصيب حرج المسلمين ما نأثم **قال** لا بأس بشرافة **في حرج**  
 المسلمين عليه ولا عليه يكون قوي على ما روي عن أحمد بن محمد **هذا**  
 صحيح في جواب بيع حقه أعني أن لا تصرف ومنع بيع قبة الأرض  
 ولا تصرف أحد من الأصحاب مخالف في مضمون الحديث ومحمد  
 ابن مسلم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الشراء من أرض  
 والنصارى قال ليس به بأس فذكر رسول الله صلى الله عليه وآله  
 على أهل خيبر فخارجهم على أن يترك الأرض ما يدعهم بسم الله

في هذا

ويعرف فيها فلا يرى به بأساً لو ألت اشترى منها الحديث وهذا  
 يراد به ما رواه الأول من بيع حقه منها إذ قد صرح أولاً بأنها ليست  
 ملكاً لهم وإنما حار حرم النبي صلى الله عليه وآله فكيف يبيعون  
 بيع الرقة والحال هذا وقرب من ذلك الحسن بن علي بن  
 عليه السلام قال سمعته يقول من راعى أمير المؤمنين رجل مسلم  
 أرضاً من أرض الحراج فقال له ما لنا وعليه ما علينا مسلماً **هذا**  
 له ما لأهل الله وعليه ما عليهم وهذا في الدلالة كما الأول ومن  
 عن محمد بن مسلم بن عمار بن حنظلة عن أبي عبد الله عليه السلام أن  
 عن قال فقال لا بأس بشرها فإنها إذا كانت بمنزلة ما في أيديهم  
 تودي عنها كما يودي عنها وأدل من ذلك ما رواه محمد بن أبي  
 عن أبي عبد الله عليه السلام وقد سأل عن السواد وما فيه **هذا**  
 هو جميع المسلمين من هو اليوم ولين يدخل في الإسلام بعد اليوم  
 بخلف بعد فقلنا الشراء من الذين في ذلك لا يصلح إلا أن يشري  
 منهم على أن يصرها المسلمين فإن شاء روى أن لا بأس بأخذها **هذا**  
 قلنا أن أخذها منه قال بئس إليه راس ماله ولو ما أكل عليه أيما

**وفي التشكين** مراده ههنا ان قال بوقد بالواو بدل الراء من الاشارة  
 لانه من الغنايب محذوف اللام وما اوردناه اولى **فان قلت** ان يجوز  
 البيع ونحوه تبعاً لآثار الصرف فكيف يجوز لولي الامر اخذها  
 وكيف يستدبر اس ماله مع انه قد اخذ عوضه اعني تلك الآثار  
**قلت لا ريب** ان ولي الامر له ان يشتري من غيره من ماله  
 اذا انقضت هذه القبالة وان كان له فيها شيء من الآثار  
 فانما اعلم من المشتري اولى بالجواز ووجه الرجوع به الى ما  
 لا ينفك من الثمن والمثلين لكن التمسك به التمسك به ان يكون هو الاما  
 لا تراعه ذلك **وبحتمل ان يكون** السابغ لما في الرد من الاستعانة  
 بسبق الاخذ وقوله وله ما اكل الخ الظاهر انه يريد به المشتري  
**وفي معنى هذه الاحتمالات** اخبار اخر كثيرة واعضائها اسرار  
 لا اخصصها بل يجهل لا قول قد عرفت ان المفنوح عنه لا يصح  
 شيء منها ولا وقفه ولا هبته قال في طه ان يفتي بوجوبه  
 ومساجه وسقايات ولا غير ذلك من انواع الصرف التي يبلغ  
 ومتى فعل شيئاً من ذلك كان الصرف باطلا وهو باق على الأصل

وفي حكمنا

وفي حكمنا اعتبار به قبل ذلك **وقال ابو ادريس** فان قيل ترك  
 يبيعون وتشترون وتفقدون امراض العراق وقد اخذت  
**قلت** انما يبيع ويقف تصرفاً فيها ما يخرج من ارضه فانه ما يفسد  
**قال العلامة** في لف بعد حكاية كلام ابن ادريس فلهذا  
 يشعر بجواز البناء والصرف قبل وهو اقرب **قلت** وهذا واضح  
 لا غير عليه يدل عليه ما تقدم من قول الصادق عليه السلام  
 استخرجته من ماله وهو ان يحترق مملوك له يخرج عن ملك  
 مالكة الا بشيء من الاسباب المتألفة فيكون له بالاعطاف  
 به ونحو ذلك **قال في التشكين** في كتاب البيع فانه قال لا يصح  
 الا مرض الخ اجتهده لانها مملات المسلمين وطبعا لا يتخصص  
 احد في بيع بعضها تبعاً لآثار الصرف **وكذا قال** في عقد الفحرة  
 يعود الى كلامه في لف **فان قال** في اخر المسئلة ومحل قول  
 الشيخ على الاثر الجبارة دون الموات **قلت** هذا مشكل لان  
 الجبارة هي التي يعلو بها هذه الاحكام المذكورة **والجواب**  
 فانها في حال الغيبة مملوكة للحبي مع وجود الامام يجوز



عليها بأربع عشرة شخصاً في الدرس يضم تدرجاً إلى ذلك حيث  
قال لا يجوز التصرف في الموقوف عنوة إلا بإذن الإمام عليه السلام  
كان البيع أو الوفاً غيرهما نعم في حال الغيبة ينفذ ذلك المطلق  
في طاعة التصرف فيها لا يفتقد إلى التقيد بحال المحو كالأمام عليه  
نعم قال أبو ادریس انما يباع ويوقف تجديداً وبناءً وناوياً لا  
الأرض وما به بذلك ان ابن ادریس يضم اطلاق جواز التصرف في مبيع  
اطلاقاً في الشيخ عدم جواز والصواب التقيد بحال الغيبة لئلا يفتقد  
لعدمه وهذا ظاهر محال لئلا يفتقد للمقدمة الثانية في بيان  
الأفعال وحكمها **الأفعال** جميع فاعل إسكون الفاء، وفحواً ومواليراً  
ومنه المنافاة والمراد به هنا كل ما يخص الإمام عليه السلام ولا يفتقد  
الأفعال لرسول الله صلى الله عليه وآله في جبهته وهي بعد للأمام  
القيام مقامه وضابطها كل امرض فحقت من غير ان يوجب عليها  
بجمل ولا كتاب والأمرضون للموات ونركات من لا يثبت له من  
والقربات والأجسام والمفاوذا ويحكون لأودبه ودارس الجبال  
الملوك وقد مر في الحديث الطول عن أبي الحسن الأول عليه السلام

ذكر ذلك

ذكر ذلك في كتابه في شرح من ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام  
قال قلت **لعمري ما يقول الله عز وجل** يسئلونك عن الأنفال قال لا  
لله الأنفال لله والرسول وهي كل امرض جلا الهلها من  
الجبيل علمها بالجبل ولا مجال ولا كتاب فحق لله والرسول  
وعن جماعة ابن مهران قال سألته عن الأنفال فقال كل امرض  
أو شئ كان للملوك فهو حال الإمام وليس للناس فيها سهم  
ومنها البحر من لم يوجب علمها بالجبل ولا كتاب وفيه من سئل العبا  
الفرار عن رجل سئل عن أبي عبد الله عليه السلام قال اذا غزوا  
فجعلنا بغير اذن الإمام فغنموا كانت الغنم كلها للأمام ولا غنم  
بإم الإمام فغنموا كان للأمام الخمس ومضمون هذه الروايات مشهور  
بين الأصحاب مع كونها من سبله وجهاً لبعض رجال انصارها ولم  
امكان التمسك بظاهرها اذ من غير اذن الإمام لا يكون غنم غنم  
لله امام اذا عرفت ذلك علم ان الأمر بعد وده من الأنفال  
اما ان يكون محجاة او مواتاً على التقديرين فما ان يكون الواقع  
بده علمها من الشيعة الا فهذه اقسام اربعة وحكمها ان كل ما

عن اسنادهما والفحص عن رجاله فان الاخبار الاحاديث  
 الاحباب والحصلين منهم انما تكون حجة اذا انضم اليها الياسد  
 والشواهد وفراير الاحوال ما يدل على صدقها فاما  
 باجماع الفرقة فان قيل ما معنى جعل هذه الاشياء  
 الغيبة للشبهة هي على العموم امر على جملة مخصوصه وعلى  
 ان لا فلهذه الحجة فلان ليس على حجة العموم  
 سقوط حجتهم من نفس حال الغيبة وهو خلاف ما عليه  
 الاحباب بل القول به مسوول الى الشذوذ بل لم منه حجة  
 شاول حجتهم على السلام والنصرف فيه الى غير ذلك مما هو  
 البطلان وانما المراد احوال ما لا بد منه من المناجحة والمناجحة  
 لطالب ولا فتم ونحو جوارح الغيب في السكن والمطعم ونحوها  
 وقد بين الاحباب لذلك مواضع مخصوصة في ما نحن على  
 حاجة بنا ذكرها فانه اذا كان سبيل احدنا من ارض الانبيا  
 شيئا اما بالاحباب او الشرائع لبعض المنقولين ونحو ذلك كما  
 عليه حاله لا باحوال الائمة عليهم السلام فان قيل ليس على  
 في هذا النقي

هذا هو الوجه في  
 ما ذكره من ان  
 الاحباب لا يثبتون  
 حجتهم على السلام  
 في هذه النوازل

الله في المال

في هذا النوع من الارض خراج فهل على غيرهم فيه شيئا فلان الامر  
 في ذلك نصحا للاصحاب ولكن قد وقع في الحديث السابق المصحح  
 به ويوجه من حديث المعنى انه نص في مال الغير بغير اذنه فلا  
 يحاذي فان قيل فهل يجوز ان يستجمع صفات النبا بحياة يحيى  
 من ذلك ان ثبت ان حجة نبينا عامة احكام ذلك والى ان  
 بشي فيه وكلام الاحباب قد يشعر بعدم ان حجة الاحكام عليه  
 وليس هو كخراج الارض المفتوحة عنوة فان هذا القسم كغيره  
 فان قيل فلو استولى سلطان الجور على حياته شيئا من خراج هذه  
 الارض من اخفاها فيه انه يستحقه لزم انه الامام فهل يحال  
 في ذلك الاحكام التي لا يحال شاول الخراج اليه باخذ الحاكم  
 وكلام الاحباب ينبغي ان يكون هذا القسم وان كان السابق الامام  
 من الخراج هو انما يؤخذ من المفتوح عنوة فلا يبعد الجاهل به  
 افق على شيئا صريح في ذلك سوى اطلاق ما رويهم في ذلك  
 بين غيبة الامام وحضوره في زمان الغيبة لاستمراره في كونه  
 موجودا ممنوعا من النصرف والاخبار وكلام الاحباب يوجب

انه قال اهل مكة ما روي في صانعيهم فقالوا انهم كرمه ودينهم  
 فقال اقول كما قال النبي يوسف لا تثيب عليك كرم البوم تنقله  
 لكرم وهو اكرم الرحمن انتم الطلقاء من طريق الخاصة بما رواه الشيخ  
 عن صفوان ابن يحيى واحمد ابن محمد بن ابي نصر فلا ذكر له الكوفة  
 الى ان اهل الطائفة اسلموا وجعلوا عليه ثوبين وعشرين نصف العشر  
 وان اهل مكة دخلوا رسول الله صلى الله عليه واله عنوة وكانوا  
 في هذه غفلة ثم قال اذهبوا فانتم الطلقاء واجاب عن حجة الطلقاء  
 بانها مفتحة صلى الله عليه واله صلى الله عليه واله صلى الله عليه واله  
 لما روي في قصة العباس وابي سفيان وقوله صلى الله عليه واله  
 مكة من اني سارحه فهو امن ومن غلبوا به فهو امن ومن غلبوا به  
 الكعبة فهو امن ومن دخل دار ابي سفيان فهو امن والاجماع  
 وانه عليه السلام لم يقسم امواله الا بين من ارضاهم بانه على نقد  
 انما لم يقسم الا بين من ارضاهم بانه على نقد بغيره  
 على ما روي من ان الارض المغنومة للمسلمين قطبة والاموال  
 يجوز ان يعلمهم بها من اعات للصحة لان الامام ان يفعل

الى ذلك واجتهد عليهم السلام في شتمهم في زمانهم  
 الامر بالجمعة وقد اتفق الاحباب بذلك لوجهين في زمان  
 وفي الواقع لا فرق بينهما **المقدمة الثانية** فيمنع ما فتنوه  
 من الارضين اعلم ان تلك ذكره الاحباب من مال مكة والى  
 شرف العراق والشام وخراسان وبعض الاقطار في بلادهم وقد  
 في بعض الاخبار السابقة ان البحرين من الانفال **تمام**  
 فان الاحباب في كون ما فتن عنوة او صلحا خلافا لاشهر  
 فتن عنوة **الشيخ في السوط** ظاهر المذهب ان النبي صلى الله  
 فتح مكة عنوة بالسيف ثم امنهم بعد ذلك وانما لم يقسم الارض  
 والذرية لانها جميع المسلمين كما يقولون كما يفتح عنوة اذا لم يكن  
 بلادهم لانهم لا يكون المسلمين قطبة **والنبي صلى الله عليه واله**  
 على رجال من المشركين وطلعتهم وعندنا ان الامام ان يفعل ذلك  
 اموالهم يعلمهم بها **انما** في الشك في اموالهم مكة فاما  
 ان النبي صلى الله عليه واله فتح بالسيف ثم امنهم بعد ذلك  
 قال في **العلم** والحق العلم على ان ذلك بما رواه الجمهور عن النبي صلى الله

الله في المال

هذا هو الوجه في  
 ما ذكره من ان  
 الاحباب لا يثبتون  
 حجتهم على السلام  
 في هذه النوازل

ذلك وهذا قريب من كلام ابن ابي عمير الذي لم يسمي ما في السواد  
وهي المقنونة من الفرس التي فُتحت في ايام الثاني فلا خلاف في انها  
فُتحت عنوة وانما سميت سواد لان الجبل لما خرج جوامع البادية  
وبرا هذه الارض والنفاف شجرها سموها السواد لذلك  
ذكر العلامة في المنهاج في التذكرة قال في طو هذه عمارته واما  
ارض السواد فهي الارض المقنونة من الفرس التي فُتحت وهي سواد  
فلما فُتحت بعث عمر بن ابي بكر امر ابا بكر مسعود بن ضيار وادخلها  
بعت للمال وعثمان بن حنيف ما سجدت من الارض فختلفوا  
فقال الشامي اثنان وثلاثون الف فجرى بين ابو عبد  
سنة وثلاثون الف فجرى بين ما بين عبادان والموصل  
وبين الفارسية وحلوان عرضا ثم ضرب على كل جانب ثمانية ايام  
والوطية سنة والشجر كذلك الخطه اربعة والسبعين من  
على عمر فمضاء وروى ان ارتفاعها كانت في عهد عمر ثمانية وستين  
الف درهم فلما كان في زمن الحجاج مرجع الى ثمانية عشر الف فلما  
في عمر بن عبد العزيز مرجع الى ثلثين الف وفي الثانية مائة الف

الف فقال

الف فقال لعشت سنة اخرى لرددها الى مكانها في ايام  
فما في تلك السنة وكذلك امر المؤمنين عليه السلام  
الامر اليه امضى في ذلك لانه لم يكن في ان يخالف ويحكم بما عند  
والذي يقضيه الله سبحانه ان هذه الارض وغيرها من ايام التي  
فُتحت عنوة ان يكون فيها لاهل الجبل والبرية اربعة اجناسها تكون  
قطبة الغائبين وغير الغائبين في ذلك سواد يكون الامام النظر  
وتقبلها وتعينها بما يشاء هذه عمارته فخره قال في المنهاج  
وهذه عمارته ارض السواد هي الارض المقنونة عنوة من الفرس  
فُتحت اعمار الخطاب وهي سواد العراق وصد في العرض من  
بحلوان الى طرف الفارسية المصل بعد ذلك من ارض العرب  
الموصل الى سهل البحر بين اديان من شرق بعلبة ما ارض  
تلية البصرة فمما هو اسلامي مثل شطعنان ابر الى العاص الى ان  
الارض فُتحت عنوة ففُتحت اعمار الخطاب ثم بعث اليها بعد ذلك  
انفس عمار بن ابي بكر على صلواتهم امير ابا بكر مسعود بن ضيار وادخلها  
المال وعثمان بن حنيف على مساحة الارض ففرض لهم في كل يوم شاة



ليس على سبيل التوطيف بل بحسب مصلحة الوقت واما الثاني  
 او رده من لفظ الحديث هو ما اورد الشيخ في التهذيب في حديث  
 نسخة مختلفة في ايراد اسم الرسايق المذكورة ففي بعضها نهر سيطر  
 ونهر جوب وفي بعضها نهر سيطر والباقى الموحدة او لا والشيخ يروي  
 ونهر جوب في النون والحج المقنوصه والباقى المنة تحت بعد الواو  
 وقال ابن ادريس بعد ان اورد الحديث في السراير يعطف اليه فخطا  
 على المدان بالواو ونهر سيطر بالباقى المنقطه من تحتها نقطه واحده  
 غير المحجمة هي المدان والدليل على ذلك ان الراوي قال استعجبني على ابن  
 رسايق ثم عد خمسته فذكر المدان ثم ذكر من جملة الخمسة غير سيطر  
 فعطف على اللفظ دون المعنى ثم شرع في بيان جواز فصل العطف  
 الى ان قال فما البه قبادات فهي ثلاثة البه قبادات على وجه  
 طسايح وضع مثل ذلك الحديث وجدته في نسخ التهذيب والمدان  
 ذات غير واو وكما وجدت في نسخة التهذيب وجدته في نسخة  
 او رده الحديث بلفظه وروى الشيخ في الصحيح عن محمد بن  
 عليه السلام قال سالت عن سيطر الامام في الارض التي  
 اسمها الارض التي سالت عن سيطر الامام في الارض التي

بصدر رسول الله فقال ان من المؤمنين عليه السلام من سالت  
 في اهل العراق بسير فيهم امام لسائر الارضين فان قلت ليس  
 قد نال الشيخ في المبسوط ما صور به على الرواية التي رويها  
 ان كل عسكر او قرية غرت بغير الامام فغرت بغيره فغرت  
 خاصة تكون هذه الارضين وغيرهما مما فاحت بعد الاول  
 عليه السلام الاما فيجوز ان يكون من المؤمنين عليه السلام من سالت  
 من ذلك يكون الامام خاصة ويحكون من جملة الانفال التي  
 بشركه فيها غيره وهذا الكلام يقتضي ان لا يكون من سالت عن  
 المفتوح عنوة قلت الجواب عن ذلك من وجوه الاول في نسخة  
 هذا على صورة الحكاية وفنواه ما تقدم في اول الكلام  
 ان جميع اصحابنا مصرحون في هذا الباب بما رواه الشيخ  
 في اول كلامه والعلامة في المذهب والمحققين او رده كلامه  
 حكايه وباراد بعد ان اقم بمثل كلامه الاول حيث قال في اول  
 كلامه وهذه الارض فغرت عنوة الخ وله غير ما ذكره  
 بشيخ الثاني ان الرواية التي اشار اليها الشيخ ضعيفة لا

منها وانه بنفاذ الرغبات اما الاول فلا ينافي مع الثاني  
 ولا يرد بمشايخنا هما الارض الا ذلك واما الثانية فظاهر  
 في المتن في باب قال المصنف في توجيه كلام الشيخ من حديث  
 لوردي من بعد ارض الخراج عند المطالبة بعد زوال الصلح  
 اذ ان اهل النعم لم يقبل قوتهم وجب ان يخرج معاوضة لانه  
 او اجروا فقبل قوتهم في اذانه كغيره من المعاوضات الثاني قد سبق  
 في الحديث عن ابي الحسن الاول عليه السلام وهو الحديث الطويل  
 اخذنا منه موضع الحاجة ما يدل على ذلك حديث قال والارض التي  
 عنوة يجبل من كتاب فموقوفه من كوفي يد من غيرهما  
 على صلحها باصل النعم الولي على قدر طائفة من الخراج النصف الثالث  
 او الثانيان وعلى قدر ما يكون لهم صاحبان ايضا كما الحديث وهذا  
 فيما دللنا من تنويعه الخراج الى النصف الثالث والثالثين  
 طائفة اياه المصلحة بعد ذلك صرح في عدم احصاء الارض في صحيح  
 ولا عرف لهذا اذ ان صاحب الثالث الاجماع من يدعي كلامه  
 وصل الدين كلامه من اصحاب وعدم العثور على الفتح حكايه  
 في كلامه

في كلام المصنف من حكاية الخلاف مشهور وانما في مطاوع كتب  
 المحققين مختصر فم قال الشيخ في حكم الارض المقنوصه  
 وكان على الامام ان يقبلها من يقوم بعمارها بما رواه من النصف  
 او الثلث او الربع وقال في باب حكم الارضين من كتاب طسايح  
 في حكم المقنوصه عنوة على الامام يقبلها من يقوم بعمارها بما  
 من النصف او الثلث وقال في كتاب المحجج عند كرسوا العز  
 فخرج عنوة ويكون للامام النظر فيها ويقبلها بما شاء وبما  
 ارتقاها وبصرفه في مصالح المسلمين وقال ابن ادريس في السراير  
 حكم المقنوصه عنوة على الامام ان يقبلها من يقوم بعمارها بما  
 من النصف او الثلث او الربع او غير ذلك والعلامة في المذهب  
 وهذا لارض من الماخوذ بالسيف عنوة يقبلها الامام من يقوم  
 بعمارها من النصف او الثلث وقال في التكمين الارض التي  
 بالسيف عنوة يقبلها الامام من يقوم بعمارها بما رواه من  
 او الثلث وقال في القواعد في هذا الباب ايضا يقبلها  
 لمن يمار بعمارها خط المسلمين وبصرف حاصلها في مصالحهم

وقال في الأمر شاد ويقبلها الامام من يراه بما يراه وقال المفيد  
 في التفسير لم يخفى عند كتابة هذه الرسالة لاحكي عبادته  
 لكن حاصل كلامه فيه على ما اظهر ان مرجع جميعهم الى الخراج الى العرف  
 فكل ما يلبس بالارض عن جازية عليه قلت فارجح ان هذا  
 منوط بنظر الامام عليه السلام وراه في كنهه محل من ذلك  
قلت فان نص اعلمنا على الامام في غير حديث ورجح اصحابنا كافي  
 للاحاديدش الوارد في ذلك وعبارت الاححاب عن غير ذلك  
 جعلت في قوله ما اخذ الجار من ذلك باسم الخراج والمقامه دون  
 من حيث المعنى واضح لان الخراج هو شرعي منوط بقدره  
 وارتباطه بنظر الامام فان صدق الخراج في ذلك الى ما لا يجوز له  
 منوط بنظر الامام استقلالا لنفسه كان لوزنه عليه في ارتكابه ما لا  
 ولو كان يجوز اخراجه من امواله لم يكن له ان يخرجه شرعا على الزمان  
 عن ملكه فوجه معلوم وقد دفع اعلمنا علم شاد المنع من غير  
 الياف كنف محرم قال الشكر في كتاب البيع ما اخذ الجاهلون  
 باسم المقامه ومن الاموال اسم الخراج عوج الارض ومن الانفا

ما لا يجوز

باسم الخراج شاد وقال المفيد لا يجزى عاده على اصحابه  
 وان عرفوا لان هذا مال الاملاك الربيع وصاحب الاملاك  
 فانه حوالة اخذ غير مستحقة فثبت ذمته وجازية شرعا  
 والحاصل ان هذا مما وردت به النصوص واجمع عليه الاصحاب  
 بل المسلمون فليترك له والمنافع فيه مدافع للضرر منافع للاخر  
 فانه يلحق معه الكلام الى هذا المقام في الاول الاقتصار معه على  
 سلامه قلت فهل يجوز ان يتولى من له النيابة حال الغيبة  
 اعني الغيبة الجامع للشرائط قلت لا تعرف للاصحاب في ذلك نص  
 ولكن يجوز للفقيه ما حال الغيبة تولى استيفاء الحدود وغير ذلك  
 من نواحي منصب الامامة ينبغي تجوز له هذا بطريق الاول ان هذا  
 افضل منه حذر الاسماء المستحقون لذلك موجودون في كل عصر  
 على الغرض والمجاهدين كما يأتي ومن اقول كثير من احق الامر عليه  
 السالفين مثل السيد الشريف الرضي على الفدي واعلم ان  
 من المتقدمين والمتأخرين نصير الحق والدين الطوسي ومجمل  
 مفتي الفرق جمال الملته والدين الحسن ابن المطهر وغيرهم ممن

عليهم نظم شامل منصف لم يعرضه الشك في انهم كانوا  
 هذا المخرج وينفون هذا السيد لما كانوا المودعوا  
 كسائر الامم اعلمنا فقد دون صحة المقالات في حل الخراج في الكتاب  
الامام وغيبته اما حال حضوره عليه السلام فلا شك في صحة  
 للنظر فيه بحال وقدره كراحيته في مصرف الخراج ان الامام عليه  
 يحصل اثر في الفروع والحكام وسائر وجوه الولايات قال الشيخ  
 في فصل اقسام الفروع ما يحتاج اليه الكراع والالت بالحركة  
 ذلك من حيث المال من اموال المصالح وكذلك من كذا كذا  
 الاحداث والصلوات وغير ذلك من وجوه الولايات فتمام  
 من المصالح والمصالح يخرج من ارتفاع الاراضي المغنوعة  
ولذلك العلم الامام حاجبا عن المشرك كل ما لا يحتاج الى النظر  
 ولهذا واضح على وليس المقصود بالنظر واقفا في حال الغيبة  
 فهو موضع الكلام ومطالع النظر ولو انما المصنف لوجه الامر  
 الضابط احكاما فان هذا النوع من المال مصرفه ما ذكر ليس الا  
 على سائر منه قبل ولا كثير وهذه المصارف التي عدناها

لا تستعمل

والاول

لا تستعمل كلها في حال الغيبة وان تعطل بعضها وكون مصرف الخراج  
 وتبديل الارض من خذره وصرفه موكولا الى نظره عليه السلام  
 تجزى حال الغيبة له بما وجوه الشخص مع تظافر الاخبار على  
 الاظهار ونطاق تحمل الاحباب ومنقضى السلف  
 بالترخيص لشبهة اهل البيت عليهم السلام في تناول الاموال  
 الغيبة ما لا يجازى في انفسهم في هذا كلامه من له النيابة  
 كان حقيقا اندفع الادعاء واصحلال الشك ولنا في الامارة  
 على ما قلنا الامام كان الاول في الاخمس الوارد عن اهل البيت عليهم السلام  
 في ذلك كثير فمنها ما مله الشيخ رحمه الله عن ابي بكر بن محمد  
 قال دخلت على ابي عبد الله عليه السلام وعنده اسمعيل بنه فقال لي  
 ابن ابني شمال ان يخرج شباب الشيعة فيكونه ما يقفه الناس  
 ويعلمهم به اعطى الناس قال ثم قال لم يركبت عطال في الغيبه  
 على بني قال ما يمنع ان ياتي شمال ان يبعث اهل عطال اما علم  
 لا يبعث للمال بضربا قلت هذا المراد في الباب فانه عليه السلام  
 من المسائل حيث قال انه تولى عطا الخوف على بنه ما لا يجوز

عليه فانه انما اخذ حقه حيث انه يستحق بيت المال نصيبا  
وقد نفى في الاصول تعدى الحكمه العالمه لخصومه **ومنها**  
**ما رواه ايضا في الصحيح** عن عبد الرحمن بن الحجاج قال قال النبي  
مال لا يدخل مع علي في شراء الطعام في اظنك ضيقا فان قلت  
فان شئت وسعت علي قال شئت وقيل حجة به **العالمه في الصحيح**  
على تناول ما يخذ الجاهل باسم الخراج والقاسم **ومنها ما رواه**  
**ايضا في الصحيح** عن ابي المغيرة قال سأل رجل عن ابي عبد الله عليه السلام  
وانا عنده فقال صلح الله مر بالعامل فخير في الدارهم  
اخذها قال نعم قلت وارجع بها قال نعم ومثل هذا من طريق  
اخرى او منها ما رواه انه في الصحيح عن رجل ان صلح الله المرادوا  
بجمع ثمر عن ابي زائدة فموت ان استحق ثم قلت حتى استاذنك يا  
فموت مصادق فساله قال فقال قل له بشتره فان لم يشتر  
غيره قلت **وقد خرج له في الصحيح** مجاز ذلك العالمه في الحديث  
لكن قد سأل عن قوله ان لم يشتره اشتره غير فان شراء النبا  
للشيء لا يدخله في صيرورته احد لا على تقدير ان يكون

في من يملكه

يشبهه ان يورقه ويصفي فذلك  
ماند ويرصفه ظهره لغيره  
شد ان انظره وعدم تحرك  
ابن عبيد عن عثمان  
فربما يدرك

فان مناسبه له ليعمل به ولا يبعد ان يكون ذلك اشار منه  
الى معنى لطيف وان كل من له دخل في قيام دولته الجور وفوق  
او امرها وقوة شوكتها وضعف دولته العدل يجر عليه هذا  
ونحوه بشرا وغيره بخلاف من لم يكن كذلك فان عدم دخوله في شراء  
لك دخوله في انه لا يشغل امر دولته الجور ولا يتنافى بل راجح بحاله  
فان شراءه لسلطان لم يشتره لشرائه غيره الا انه لا مانع له من الشراء  
او دخوله في دولته الجور بقوته ولا غيرهما فان لم يشتر لم يتفاد  
الحال بل يشتره غيرهم ومنها ما رواه ايضا عن ابي جعفر عليه السلام  
عن الرجل يشترى من العامل وهو يظن ان يشترى منه ما لم يعلم  
ظلمه احد وهذا الحديث نقله هكذا في الحديث في بعض النسخ  
من باب وبعضه احاد ثبت كثير ومنها ما رواه ايضا في الصحيح  
ابن سالم عن ابي عبد الله عن ابي جعفر عليه السلام قال سأل عن رجل  
ما يشترى من السلطان من اجل الصدقة وغيرها وهو لم  
انهم اخذوا منهم اكثر من الحق الذي يجب عليهم قال لا بل والغنى  
الاكمل الحظوة والشعر وغير ذلك لا بأس به حتى تعرف الحرام

فمن له فخر

**قال في فرائد في مصدق** يجتنب ان يخذ صدقة غنيته  
يقول يعنيها فليقتضاها فرائد في شرائها منه فان كان  
اخذها وعزلها فلا بأس **قال في فرائد في الحظوة والسجدة**  
القاسم في قسم لنا خطنا واخذ خطه فمعه له مكمل واسم  
ذلك فلا بأس بشراء منه بغير مكمل ومما رواه الشيخ ايضا  
عن يحيى بن ابي العلاء عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه الحسن  
والحسن عليهما السلام انهما كانا بقتلان جوارز فمعه قلت **فان**  
موضع الشهة حقيقوا بالاجتناب والامام عليه السلام لا يوا  
ومكان قبولهما بجوارز الا لا الهما من الحق في بيت المال من  
نصفه عليه غضب الله وسخطه كان بغير رضى منهم على السلطان  
فتساوى الحقهما عليهما السلام المنزب على نفسه دليل على جواز  
ذلك الذي الحق في بيت المال من المؤمنين نظر الى ثبوت التام  
بنيته شخصاني في الدرس على هذا المعنى وعرف بين الجاهل من الظالم  
وبين اخذ الحق الثابت في بيت المال الصالة فان قيل يقول الاول الفصل  
بخلاف الثاني ومثل هذا الاخبار كثير بل مع حصره وليس

فان قلت قد عرفت في الكلام على المطلوب عن السجعة في بيع ما  
 يكون بعضه مائة بعضه ربع رجال اسناد طعن او جملته غير  
 في شيء منها بوجه من الوجوه على ان اسانيد كثيرة منها صحيحة  
 قد مر منها ومع ذلك فان اصحاب كلهم وكلهم قد ائتمروا بمضمونها  
 وعملوا به فيما بلغنا عنهم ونحو الضعيف لا اسنادا له في خبره  
 وعلمهم يرمى الى بطلان الصحيح وانظم في سلك الحجج والمجمل المشهور **فان قلت**  
 هذا سؤال الاول ان كانت الاخبار انما تضمنت حل الشراء  
 فمن اين ثبت حل الشراء وطلبنا الثاني ان هذه الاخبار انما تضمنت  
 جواز التساؤل من الجار بعد استبانه واخذ من ابن ثابت في  
 والاخذ **فانما الجواب عن الاول** ان حل الشراء كاف في ثبوت المطلوب لان  
 يستلزم حل جميع اسباب النفل كالصلى والهبة لعدم الفرق  
 بجواز غير الشراء على ذلك التقدير بطريق اول لان شرط صحة الشراء  
 اكثر وقد صرح اصحاب ذلك بل يستلزم جواز قبول الهبة وهو  
 في مذهب المال والحواشي لما عرفت من ان ذلك غير مملوك لغيره وانما  
 معرض تسلط على النصف وقد سوغ اعتماد علمهم السلام ايضا

لهذا

له على ان النصف الغير السابق لان تحريمه انما كان من جهة  
 علمهم السلام وغفر والشبهة في ذلك طلب الزوال المشقة عنهم  
 فعلهم من هذه النجاسة والسلا وقد صرح بذلك بعض اصحابنا  
 وسيدكم فيما بعد ان شاء الله تعالى واما الجواب عن الثاني  
 فلان الاخذ من الجار يسقط السؤال بالكلية اصلا وليس  
**السؤال الثاني** انما في اصحاب على جواز ذلك وهو  
 بطلان ما ثبتنا في كلامهم بعينه من غير تعبير على حشد  
 النمام من مصنفاتهم في وقت كتابة هذه الرسالة فمن ذلك  
 كلام شيخ الطائفة ورئيس فقهاء سائر علماء المسلمين  
 الطوسي في كتاب الكاسب من كتاب التمهيد وهذا اللفظ  
 ولا بأس بشراء الاطعمة وسائر الجيوب والفلات على اختلاف  
 اجناسها لمن سأل الجار وان علم من الجار انه مملوك  
 مالا يخفون وبعضهم ماله من الجار وما العيب في ذلك شيئا  
 غصبا فان علم ذلك فلا تعرض لذلك **فما اخذ منه** في  
 والصدقات وان كانوا غير مستحقين بها جاز ان شرها

انما اخذ من الجار  
 جهة غصب  
 ففرض على من  
 يكون مملوكا  
 لغيره ان لا يبيع  
 لغيره شيئا  
 من ماله الا  
 بموافقة  
 صاحبه



باسم المملوك ويجوز شراؤه وانما به ولا يجب اعادته على اصحابه  
 وان عرفت ان هذا ما لا يملكه الزارع وصاحب الاموال  
 والاخذ من حق الله اخذ غير مستحقه فثبت منه جواز  
 شراؤه **فما اخذ** من الجار في عبيده وعبد الله من الفلين  
**وقال في الخبر** ما اخذ طالمه شيئا من ماله الا بالقرينة  
 وما اخذ من حق الارض يشبهه كالحراج وما اخذ من الفلانة  
 باسم المقاسمة حلال وان لم يسحق اخذ ذلك ولا يجب اعادته  
 امر به وان عرفه من الاصل ان يسلط في شيء بعينه انه غصب فلا  
 نساؤه ولا شراؤه **وقال في الخبر** اخذ الجار من الفلانة  
 المقاسمة من الاموال باسم الحراج عن حق الارض ومن الاموال باسم  
 يجوز شراؤه وانما به ولا يجب اعادته على اصحابه وان عرفت ان  
 شحنا الشاهد على القواعد موصوفة وان لم يقضها الجار  
 وكذا شرع الكرم والبستان **وقال في الخبر** عطف على اشياء  
 يبيعها وشاؤها وما اخذ الجار باسم المقاسمة من الفلانة  
 عن الارض ويجوز من الاموال باسم الحراج وان عرف المالك **قال الشيخ**

**هذا كلامه في الحق** في البيع ما هذا اللفظ ما  
 السلطان الجار من الفلانة باسم المقاسمة او الاموال باسم  
 عن حق الارض ومن الاموال باسم الجار في بيعه وقول  
 هبته ولا يجب اعادته على امرائه وان عرف بعينه **وقال الشيخ**  
**في الحق** يجوز للانسان ان يتباع ما اخذ سلطان الجار بشيئا  
 من الاصل والقرينة وما اخذ عن حق الارض من الحراج وما  
 اخذ بشيئا من المقاسمة من الفلانة وان كان غير مستحق  
 من ذلك الا ان يتبعه في شئ ما عداه انه غصب فلا يجوز ان  
**ثم اخذ ذلك** برزاه جملة ابن صالح واصحابه عمار وابي عبد  
 السالفات الى ان قال اذا ثبت هذا فانما يجوز ان يتباع ما اخذ  
 من الفلانة باسم المقاسمة والاموال باسم الحراج عن حق الارض من  
 الاموال باسم الجار وقول هبته ولا يجب اعادته على امرائه  
 وان عرف بعينه وهذا للضرورة **قلت** هذا بعينه هو ما نقلنا  
 سابقا في **الشك** ما هذا اللفظ ما اخذ الجار من الفلانة  
 باسم المقاسمة من الاموال باسم الحراج عن حق الارض ومن الاموال

باسم الجار

كل ما في هذا الباب من اجود كلام للحققين اذا امل المصنف  
 الفطن علم انه يعتقد الخراج انه مرجح على الاموال الخالية  
 من شبهة البعده عن الاوهام حدث في الخراج جعلت  
 في قولها افضل بالغ في احكام الخراج بما استحبك من تصلات  
 كلامه يجوز شره لما حققه ثم قال لا يجب في المصلحة والاستحباب  
 على المالك ولا يضر رضاء ولا يمنع بطلان الشر او لا لعل ان  
 بطلان الا ان يسل الظلم بعينه نعم كونه معاملة الظلم ولا يحرم  
 الصادق عليه السلام كل شيء فيه حرام وصلال فهو حلال حتى  
 تحرم بعينه ولا فرق بين فضل الجارية او وكسبه وبين عدم الفضل  
 فلو اصابها وقبل الثلاثة او كل في قبضها كسبت بعينها وهي  
 في المالك وفي ذمته جاز التساؤل ويحرم على المالك المنع وكما  
 الشر بخوض سائر المعاصيات والهبة والصدقة والوقف لا محل  
تساؤلها غير ذلك وقال القدر في التفتيح شرح النافع احسن  
 هذا الكلام وادبره بصورة الشرح مطولا ومختصرا في وقت  
 كلام الاحصاء سوى هذا المقتدر من الكتب نقل كلام الباقر

ما اخذنا من الخراج والشرع

ادريته

ادريته غيبه ولم يدر في الابواب من كلام الباقر فيخرج  
 من جهة كلامهم اذ لو كان فيهم مخالف حكمه من شرنا على مصنفنا  
 واطلنا على هذا اجمع لم اعلنا من شره حتى علم على ايراد خلا  
 الفقهنا وان كان في بعضنا والاشارة الى القول الساذج كان  
 واهبا فيكون الحكم في ثلاث اجماعا على انه لو كان فيهم مخالف  
 مع وجود فتوى كبر المنقذين والمناخرين واستفاضة احتيا  
 عن ائمة الهدى ومصابيح الدجى وصحة طرق كثير من ائمة الهدى  
 مضمونها لم يكن خلافا فافكف والحال كما علمت فها نحن  
 لك في هذه المسئلة واخبرنا ان من مشكلاتها ما يحكي  
 القلوب ويرى اذى الصدور ويرى غنوف ذوي الجاهل بشيء  
 وجهه الى الجسد الذين بعضهم الاكل اعطوا خفا والمخزون  
 في نفوسهم كرهوا الى النفقة في الاغراض والتبعية على ما يستحق  
 نرى من العوريت ويطعنون بما لا يعدل لعلنا في الذين  
 بل لا نفهمهم في قلوب وهما العامة وضعف العقول وسفها  
 الاحكام محال ولا يعلمون انهم قد هدموا من دنياهم وانقصوا

المضى مريح الله روضة كان له ثلث ولايات ولم يلقنا عن احد  
 من صلحاء ذلك العصر انكار عليهم ما ولا العضم منها ولا تستهملها الى  
 حرام او مكروه او خلاف الا في مع ان الذين في هذا العصر من  
 بدعوا الصلح لا يسلقون درجات اتباع واليات والمقندين  
 ومتى خفي شيء فلا يخفى حال استاذ العلم المحققين والسائقين  
 على المنقذين والمناخرين العلامة نصير الملل والجواب عن  
ابن الحسن طوسي قال انه نفسه وغيره وسمعه وان كان المشرك في الاحوال  
 والقيام باعمال طائفة وهذا وامثاله انما يصدر عن اموال  
 ونواهيهم ثم انظر الى ما نقله عن ابن الحسين قال انه في المنع من الخروج  
 معني الفرز جمال الله والدين في منصوص الحسن في الظهور في الدين  
 وكيف كانت ملانته السلطان المقدس المبرور محمد خد  
 وانه كان له عدو فرقي وكانت شققا السلطان وجوانا  
 اليه وغير ذلك مما لعدو لطلال ولو ثبت ان احكي من حوا  
 عبد الله بن عباس وعبد الله بن جعفر وكيف كانت احوالهما  
 في دول زمانهما كحكيك شبيها عظيما لو امل المصنف

مفتي

قلبي

قلبي لو صدر الى العلماء لم يرجح لاحوالهم انما هم الملوك وكان  
 ولهذا لما قلت الغناية بهم وانقطع توجههم الى الدنيا  
 احوالهم وتضعفت اركانهم وضلت اندية العلم وصاحفاته  
 الاغراض وليس احد من المعتندين ان يقول ان هؤلاء احوالهم  
 وقد كانت قبل موالاتهم هذا معلوم بالطلان بيد بعض  
 اما اولا فلان بلاد العراق على ما حكيت كانت بتمامها معمورة  
 لا حد مجال ان يمر في وسط البلاد في متعدد ما كان من المدن  
 والبلدان في البعد قد فرغ الانذار كيف مجموع معمورة  
 الى عبادان سنة وثلاثون الف حرب واقامنا اقلان  
 الفري امر عظيم يحتاج الى زمان طويل وصرف الجهد والوقت  
 عن هذا الاستعداد مع ان هذه القوت مع ما ناله من كذا  
 في احكام هذه الارضين واحوال احوالها وحال الكسوف  
 البارد ولا مومر الساحة نفوذ بالله من القول الهوى  
 سبيل الهدى وهو حسبي وانا اوكيل الحاكم في النو  
 والواحق وفيها مسائل الاولى ان الخراج ليس من جملة

مولا هم وهم يحسبون انهم يحسنون صنعاً **فما اورد**  
 من الاخبار عن الائمة الاطهار عليهم السلام وحكمائهم  
 فقهاء الغيرة النبوية المبررين من الزنح والزلل ان كان احدا  
 يحب اتباعه والافتاد اليه فانه يفتنك وكانوا احبوا  
 واي سلامة على من اتبع الحق فتمسك بهدي فانه لا يخطئ  
 لولا العي عن صوب الصواب والعساع عن نور اليقين **فكان**  
**باطلا مع ما ابتدئنا به من الاخبار الكثيرة والافعال الشبهية**  
 فلا سبيل لنا الى محقق الفهم وسلول غير جاذبهم **والحال انهم**  
 قد تناقوا في اصول ديننا وعدنا في اركان مذهبنا وكيف  
 تتبعناهم جبا ونصار فوجدنا محالونه عاما ومجربونه عاما ومانا  
 من غير انهم ان غوت غويت وان تشر بد غرتة ارشد على **الشيخ**  
 لا يرضى وان فرغت سمعه الايات والمفوض يتبصر وان **الشيخ**  
 وحل ما نحن فيه بل هذا انما هو شعبة من ذلك فانه ان كان  
 المبعوث له والاذن في تناوله واصلا في مجال الشك واي موضع  
 لا يظن لولا عين البغضاء طوية الشكنا **وجد من علم كيف**  
 طوي الشك

الشيخ  
الشيخ  
الشيخ

طوي الحاسدين وانكار الغضب على سيد الكونين والامامين  
 ونسبناهم اليه الا باطيل وناداهم عليه في الامة بما استوفيت  
 المبرر ونفقت قلوب ذوى البصائر ان يكونوا بهذا  
 الاقوال الخفية والانتكارات الفاسدة فما في حرمه  
 نخرج ولا هتاك سربد ما جرم **فما اورد**  
 في مجلس الخصيل من اخبار اصحابنا الماضين وسلفنا الصالحين  
 ما هو من جملة الشواهد على ما تدعيه والدلائل الدالة على  
 ما نحبه **فمن ذلك ما ذكره سماعنا** من احوال الشريف **الشيخ**  
 علي الهادي في الجدين اعظم العلماء في اوانه **علي ابن الحسين**  
**قدس سره** فانه مع ما اشهر من جلاله قدره في العلوم وانه في  
 الذي ينقطع نفاس العباد على اثر ما قد افاض به كل من اخرج عنه  
 من علماء اصحابنا **بلغنا انه كان فاضلا** ذا حكمة عظيمة  
 وشر ورجس منه وصورة محبته فكان له ثمانون تلميذا وقد جلت  
 في بعض كتب الأئمة ذكر بعض ما وهذا الخوف والفضل الشبه والعل  
 الغرير والعفة الهاشمية والخوة القرشية **السيد الشريف**

الشيخ  
الشيخ  
الشيخ

الشبهات لا تافد في انما سبوا منه من جملة الغنايم **او هو**  
 المقصود من جملة ما يحلها غير تفاوت **وقال ايضا** **الشيخ**  
 وحكمائنا ما صدر عن اصحاب رحمهم الله فيه وليس لنا ما يثبت  
 ذلك الا اخذنا بامر سلطان الخويرة وهو موقوف على الامام  
 ونظره عليه السلام **هذا ايضا** **الشيخ** **الشيخ** **الشيخ**  
 احوال الشيعية في ذلك حال الغيبة وازوالها في جميعها  
 بكن فيه شئ يقضي التنفير ولا يبعد من رضى الله **الشيخ**  
 لاسما الا انضم الى ذلك نظرا باب الغيبة واي فرق بينه وبين  
 ما قبله ويشيع في حال الغيبة مما فيه حقوقهم وهو الذين يترتب  
 على هذا النوع لا يتحققون ما فيه حقا على السلام ولا يستطعن  
 فن هذا الجوابي والعبد ومنقرات الغنايم وما حصل  
 من البحر الغوص وغيره لا يستطعن احدا لا فك كمنه وهم  
 لا يتخذون من هذا القسم ولا يفرقون منه وبالعون **الشيخ**  
 على القسم الاول بما يحقه للمحرمان ومواقع الشبهات **الشيخ**  
 انفسهم في ذلك مقتضى للعامة يقتضون انهم هم **الشيخ**  
 مستحجة

شبهة حدث انما لم يحرر من بعض احوال الله ونكروا  
 ما علمت ثبوته من الدين وبما الوامر لا عارض المحرمه مما احكام  
 عليهم ولا فرق في استحباب الفيت من الله **شبهة** **الشيخ**  
 المحرامين يخرجهم الحلال فان عرنا انما كحل للعدمة ما **الشيخ**  
 عليهم السلام يذكرون وينجسون من فعله واقراره وحشوا  
 على فعلها او عدوا عليها اعراضا عن الثواب فظلم الله **الشيخ**  
 عن منابعه على ضلاله والشبهة انما سميت شبهة لا  
 موضع الاشتباه وليس هذا موضعا للاشتباه كما نقول  
 في اموال الظلمة والعشائر من انما مواقع الشبهة ومطابقا  
 فن الحلال والحرمه حكمان شرعيان بما يثبتان وينفك عن  
 الشارع فما كان امر الشارع عنه كحل فهو كحل او ما كان امره  
 الحرمه فهو كحل والشبهة هو كحل بحسب الظاهر ولكنه  
 مظنة الحرام في نفس الامر كما مثله في اموال الظلمة **الشيخ**  
**الشبهة** قد عرفت ان الحرام والفا اسمه والكره والمخوف  
 بامر الجابر او بامه حلال فكل يكون حلالا لا اخذ طلقا حتى لو

يكون مستحقاً للركوب ولا يصب في بيت المال حين وجوده  
 عليه السلام وإنما يكون حلالاً بشرط الاستحقاق حين غير  
 الشخص يجب عليه صرف ذلك إلى مستحقه أو إلى  
 وكلام الأصحاب يقتضي الأول وتعليلهم بأن الأصل نصبها  
 في بيت المال وإن هذا هو الشعر الثاني والثالث  
 مجال وإن كان ظاهر كلامهم هو الأول وإن دفع الضرر من  
 إلا بالحمل مطلقاً **الثالث** قال في التحرير روى عن الصادق عليه السلام  
 أنه سئل عن النزل على أهل الخراج فقال ثلثة أيام عن النحر  
 في القرى وما يؤخذ من العلوج والأكرا إذا نزلوا في القرى  
**تشرط عليهم ذلك** فما شرطت عليهم من الدرهم والنحو  
 ذلك فيجوز ذلك وليس لك أن تأخذ منهم شيئاً حتى يشاءوا  
 وإن كان المستدين أن من نزل تلك الأرض أو القرية أخذ  
 منه **قلت** الرواية في المذهب وفيها دليل لا كذا لا كذا  
 كأنه جمع أكرو في معناه ما رآه اسم الفاعل الفصل الثاني  
 أباع عبد الله عليه السلام عن رجل يشترى أرضاً من أرض رجل

الإن قال

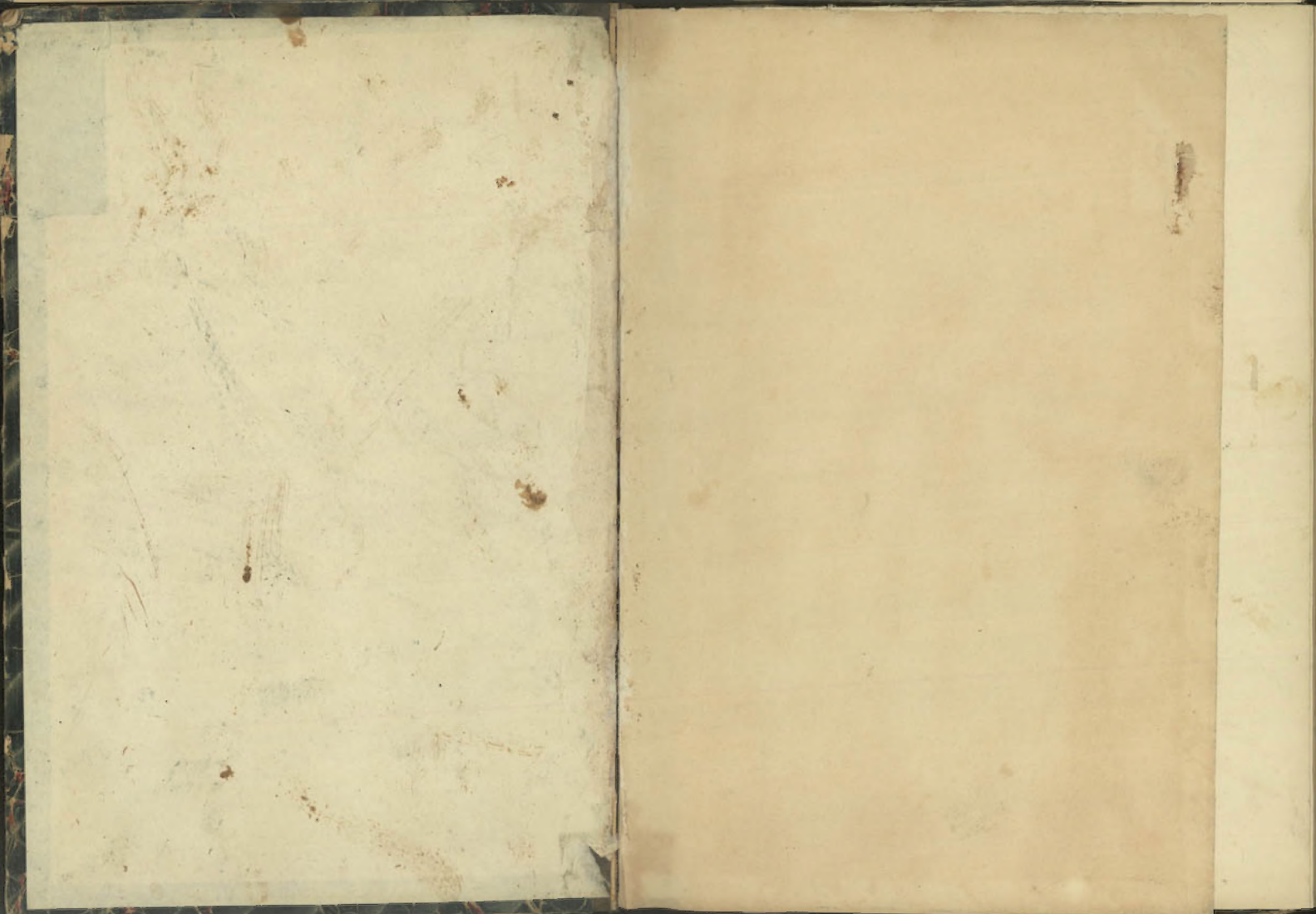
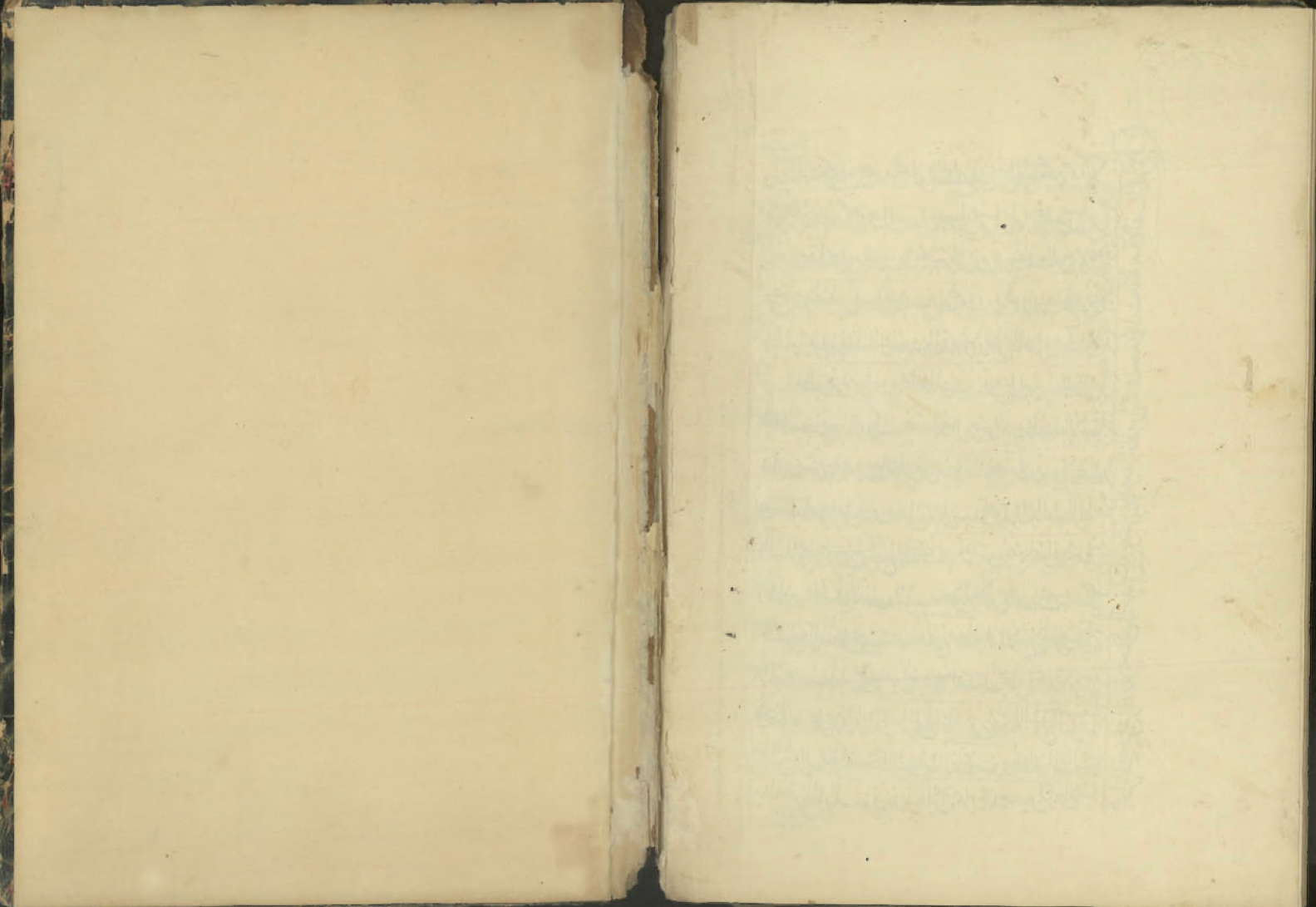
إلى أن قال إن أبا سائر أهلك الذمة نزلوها الله أن تأخذ  
 أجره البتة إذا أدرجته في رعيهم قال ينظر فيهم فما  
 بعد الشرط فهو حلال لكن روى عن علي بن ابي طالب قال سمعت  
 أباع عبد الله عليه السلام يقول أوصى رسول الله صلى الله عليه  
 علياً عند موته فقال لا على لا تظلم أهل الحوزة بخصول ولا  
 نزل على أرض ضعفت على ما ولا تسخر على صاحب في معنى ذلك  
 ما رواه أيضاً عن الجلي عن أبي عبد الله عليه السلام **الثاني**  
 روى الشيخ في باب عن علي بن يقطين قال **قلت** لا في الحسن **الثالث**  
 ما تقول في العمل هو لا أن كنت لا بد في علافة نوازل الشبهة  
 فإن خرج على أنه كان يحكمها من الشبهة علافة ويبرئها  
 في التبر في معناه ما رواه عن الحسن بن الحسن بن الحسن بن الحسن  
**عليه السلام** قال كنت في كذا أربعة عشر سنة استأذنته على  
 لسلطان فلما كان آخر كتاب كتبه الله ذكر أنني أخاف على  
 غنقى وإن السلطان يقول رافضى ولست أشتك في ذلك أنت  
 عمل السلطان للأرض فكذب الله **أبو الحسن عليه السلام** فسمعت



وضياء الكونين وعصمه الخلق في الدارين وتولوا بحجهم ولا  
 بانوا بحجهم ثم سألوا عبد الله بن أبي طالب عليه السلام عن رجل  
 شرف فقام يوم الدين وإن يحشرنا في زمرهم تحت التوراة ثم يوفى  
 على حجة ثم يقف في صدرهم هم وورهم وإن يصح عن يميننا  
 ويحاذون عن يسارنا والمحمد والمته ولا آخر ظاهر أو باطن أو محض  
 ربنا العالمين فرج من تسويد هذا المعروف **بذوقه على أبي عبد الله عليه السلام**  
 محلا سبنا في حياته وكلامه بفضل خلاصته وسطه فهاهنا الأنبياء  
 حاضرين عشرين شهراً من الثاني من سنة ست وخمسة عشر وتسعين  
 ومصلياً عوداً على يد وصلي الله عليه وسلم وأبي عبد الله عليه السلام  
 والسلام عليهم وعلى من أتبع الهدى **هذه صورة خطه في هذا**  
 وقد كتب هذه النسخة لنفسه معونة بعض الأصحاب محمد بن  
 الحسن الحارثي العاملي عن أبي عبد الله عليه السلام في ثمان عشر  
 الشاه سنة ثمان وسبعين بعد الألف من الهجرة والمحمد وحسن  
 وصلى الله عليه وسلم والله وسلم **الهي** صورة خط الشيخ محمد بن  
 الحسن الحارثي العاملي كتب بخط الشريف وقد كتبت هذه الرسالة الشريفة  
 بيد أحقر العباد المستغفر بذوقه **أبو محمد حسن بن محمد** في ربيع الأول

وما ذكرت من الخوف على نفسك فإن كنت تعلم أنك إذا  
 في عملك بما أمر به رسول الله صلى الله عليه وآله ثم يصبر عواقب  
 وكذا لك أهل ملأك وإذا صال إليك بشي وأسببت في فطرته  
 كان ذاك من الأفعال **فمعنى هذا** من الحديث **أما حديث آخر**  
**وليس هذا** مما نحن بشي لأن موضوع هذا نولي أعمال السلطان  
 وأخذ الجائزة على ذلك وهذا خارج عن محنتنا بالكلمة وما  
 علمهم شرا يمكن أن يكون المراد به ما يجعل عليهم من وجوه الظلم  
 ويكره أن يراد به وجوه الخراج والكره في القياسات لأنها وإن  
 حقا الجائزة لا يجوز جمعها إلا بعد الإجماع والضرر به ومما لا يتبع  
 له من كثر من عاصيهم سيما الشيخنا الأعظم الشيخ علي بن هلال  
 أقدر رحمه الله تعالى أنه يعبر واسطة بل المشاهدة بالبر  
 لم عليه الخراج والمقام سرقته ولا يجوز ولا منعه ولا شأ  
 لأن ذلك حق عليه والله أعلم بحقايق الأمور **وجبت** **أما الكلام**  
**في هذا المقام** **فمحمد بن محمد بن محمد** وقد كتبت في بعض  
 المصطفى خلاصة خاصة الوصى الرضى أحد السنين في

وصية الحسين



في ط الخراج

